

هذا ، وقد قاطع الجلسة الافتتاحية مندوبا الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية .

ثم تحدث السيد فاليلوكان مفتتحاً المناقشة ، فقال إنه إذا استمر الوضع في المنطقة بالتدهور فهناك خطر حرب عالمية . وقال إن الأمم المتحدة مشلولة بسبب سوء استخدام حق النقض الفيتو من قبل عضو دائم يرفض الاعتراف بحقوق الفلسطينيين والسماح للأمم المتحدة بالتوصل إلى تسوية . وكان يشير بذلك إلى الولايات المتحدة . وقال : إن العمل الأميركي يبعث على الأسى إلى حد كبير لأنه كان هناك اجماع واسع لدى الأسرة الدولية لكي تؤخذ تلك الحقوق في الحسبان في أية تسوية .

وقال إن موقف إسرائيل كان يميل دائماً إلى الإستهزاء بالقرارات الدولية بعبارات مشينة ومتغطرسة ولا يمكن إلا للإكراه أن يحقق أهداف الأسرة الدولية (« السفير » ، ٢٢/٧/١٩٨٠) .

وحمل المندوب السنغالي مجدداً على موقف الولايات المتحدة المنحاز إلى جانب إسرائيل وقال : إن الإدارة الأميركية تعرقل كل ما يتعلق بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني .

وأشار كان ، الذي يرى أنه يتعين الموافقة على قرار جديد لتكملة القرار رقم ٢٤٢ ، إلى أن مثل هذا الموقف يعد موقفاً خطيراً على السلام والأمن الدوليين في الوقت الذي تتعثر فيه المباحثات الإسرائيلية - المصرية . وأكد مندوب السنغال أنه يتعين أن توافق منظمة الأمم المتحدة على إتخاذ إجراءات قمع ضد إسرائيل طالما أن الدولة اليهودية مستمرة في إحتلال الأراضي العربية وعدم الاعتراف بحقوق الفلسطينيين (المصدر نفسه) :

وأضاف المندوب السنغالي قائلاً : يتعين أن تُصرح الجمعية العامة للسكرتير العام بإتخاذ الإجراءات اللازمة لمراقبة انسحاب إسرائيل من الأراضي المشار إليها ، ومن بينها القدس ، وأن تعمل بمعاونة الهيئات المتخصصة والصليب الأحمر الدولي على إعادة اللاجئين الفلسطينيين الذين يرغبون في العودة إلى وطنهم .

ثم تبنت الجمعية العامة ، بعد ذلك ، جدول أعمال الدورة رسمياً .

مندوبو الدول يؤكدون الحق الفلسطيني

وتحدث في الجلسة الثانية ، مندوب اليابان الذي كان بين ستة مندوبين لم يتسع الوقت لهم لالقاء كلماتهم في الجلسة الأولى ، وقد شرح المندوب الياباني موقف حكومته الذي يدعو إلى الحل العادل الدائم الشامل ، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة . وطالب المندوب الياباني بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي تحتلها بما فيها القدس .

وقد حمل مندوبا سيرى لانكا واندونيسيا بشدة على سياسة إسرائيل وأكد على « أن أي حل لا يكفل للشعب الفلسطيني حقه في وطن مستقل بزعماء منظمة التحرير الفلسطينية هو حل غير مقبول أبداً » .

أما مندوب المجر فقد أشار إلى أنه يؤيد مسودة مشروع القرار الذي يحدد منتصف شهر تشرين الثاني القادم موعداً لبدء انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى التي احتلت عام ١٩٦٧ .

وقال مندوب النمسا أن بلاده لا تقلل من أهمية إتفاقيات كامب ديفيد ولكن العدل والإنصاف يقتضيان الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني التي يكاد العالم يجمع الآن ، على الاعتراف بها .

وأشار مندوب السويد إلى أهمية تسوية قضية فلسطين من جميع جوانبها وقال : إن من مآسي التاريخ « أن الشعب اليهودي الذي كافح طويلاً من أجل حقوقه يحرم الآن شعباً آخر من حقوقه » .

وقال : « إن إتفاقيات كامب ديفيد خطوة مهمة إلى الأمام ولكن مفاوضات الحكم الذاتي لم تحقق حتى الآن أية نتائج » .

وحث الهند الأمم المتحدة على إجبار إسرائيل على إتخاذ خطوات محددة من أجل الاعتراف بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني وإنهاء تصرفاتها العدوانية ضده . فقد خاطب وزير خارجية الهند نارسيمها راو الجلسة